

Distr.: General
27 December 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

موجز عن اجتماع ذوي المصلحة المتعددين بشأن حقوق الإنسان

لكبار السن

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير، الذي أُعدَّ عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/48، موجزاً عن مجريات اجتماع ذوي المصلحة المتعددين بشأن تمتع كبار السن بحقوق الإنسان الذي عُقد يومي 29 و30 آب/أغسطس 2022. ويعرض التقرير توصيات إلى الدول ومجلس حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة والأمين العام والمجتمع المدني وغيرهم من ذوي المصلحة بشأن سد الثغرات التي تشوب حماية حقوق الإنسان وتؤثر سلباً على حياة كبار السن.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- عقد اجتماع ذوي المصلحة المتعددين بشأن تمتع كبار السن بحقوق الإنسان يومي 29 و30 آب/أغسطس 2022، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 48/3، وركز الاجتماع على مناقشة ما يشوب حماية حقوق الإنسان لكبار السن من ثغرات وتجزؤ في القانون الدولي لحقوق الإنسان وآلياته، على النحو المشار إليه في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن القواعد المعيارية والالتزامات الناشئة عن القانون الدولي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن⁽¹⁾. واستعرض الاجتماع ما أُحرز من تقدم وما بقي من تحديات، وصاغ مقترحات لأجل التعجيل بالجهود المبذولة في سبيل سد الثغرات في النظام القائم لحماية حقوق الإنسان لكبار السن. وتألف الاجتماع من جلسة افتتاحية وأربع جلسات مواضيعية وجلسة ختامية موجزة.

ثانياً- موجز المداولات

ألف- الجلسة الافتتاحية

2- افتتحت النقاش ميسرة الجلسة الافتتاحية، وهي مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بعرض موجز للأهداف المتوخاة من الاجتماع وبتقديم المتكلمين الأربعة.

3- وقالت المفوضة السامية لحقوق الإنسان آنذاك إن السن في حد ذاته لا يجعل الأفراد في حالة ضعف أشد، إلا أن من شأن عدة عوامل بدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية أن تجعلهم أضعف حالاً. ففي جميع مناحي الحياة اليومية، لا يزال كبار السن يتعرضون للتمييز القائم على السن والتمييز على أساس السن أو للتمييز لأسباب أخرى من قبيل نوع الجنس أو الإعاقة أو المركز من حيث الهجرة أو الحالة الاقتصادية. ولاحظت المفوضة السامية الآثار السلبية التي خلفها وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) على كبار السن من جملتها العزلة الجسدية والاجتماعية والحصول المحدود على المعلومات وآثار أشكال السلوك المسيئة لكبار السن التي تضر بحقوقهم في الصحة والحماية الاجتماعية وغيرها من حقوق الإنسان. ولاحظت أيضاً أن كبار السن لا يزالون يعانون جراء بعض أفسى النتائج المترتبة على أزمة الكوكب المثلثة والمتمثلة في التلوث وتغير المناخ وفقدان التنوع الإحيائي؛ إلى جانب النزاعات والكوارث الإنسانية. وشددت على الحاجة إلى التزام عالمي بترسيخ حقوق الإنسان لكبار السن عن طريق وضع صك دولي ملزم قانوناً مخصص لحقوق كبار السن.

4- وأشار وكيل الأمين العام للسياسات آنذاك إلى الظاهرة الديموغرافية في القرن الحادي والعشرين المتمثلة في شيخوخة السكان، ولاحظ أن عدداً متزايداً من الأشخاص يتعرضون للتمييز القائم على السن والتمييز على أساس السن ولانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان من قبيل العنف والإيذاء وعدم الحصول على الخدمات الأساسية أو الحصول عليها بشكل محدود. ولاحظ أيضاً التحديات الخاصة التي تعترض فئات بعينها ستترك على الأرجح خلف الركب، كالنساء المسنات والأشخاص المسنين المتأثرين بالفجوة الرقمية، وكبار السن من الأقليات وكبار السن ذوي الإعاقة وكبار السن في الأرياف وفي مناطق النزاع وأولئك الذين يتعرضون للتشريد. ويات من الملح الحصول على بيانات أكثر جودة لأجل فهم الأحوال المتنوعة لكبار السن واعتماد سياسات عامة مستنيرة. ومما بعث الحماس في نفسه أنه رأى إجماعاً قوياً

للآراء على الحاجة إلى الاعتراف الصريح بحقوق الإنسان لكبار السن في شكل صك دولي يضع تلك الحقوق في الطليعة ويكون بمثابة حافز على العمل. واتساقاً مع الوثيقة المعنونة "خطتنا المشتركة" التي وضعها الأمين العام، ومع مناداته بالعمل من أجل حقوق الإنسان ومبدأ التضامن ما بين الأجيال والاحترام المتبادل لحقوق الإنسان لجميع الأجيال، فإن هذا الأمر هو مفتاح مستقبل أفضل للجميع. ويبقى ترسيخ حقوق الإنسان لكبار السن الأداة الأشد فعالية في سد الثغرات الموجودة وفي بناء مجتمع صالح لجميع الأعمار.

5- ولاحظ رئيس مجلس حقوق الإنسان، فيديريكو فييغاس، أن وباء كوفيد-19 أوضح قصور الحماية المتوفرة لتمتع كبار السن بحقوق الإنسان. وقد تناول مجلس حقوق الإنسان هذه المسألة عن طريق آليات مختلفة، لا سيما منها إنشاء ولاية الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان في عام 2013، والمنتدى الاجتماعي في عام 2014 المكرس لحقوق كبار السن، والحلقة الدراسية في عام 2018 حول دور الأسرة في دعم حماية وتعزيز تمتع كبار السن بحقوق الإنسان، وتقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي طلبها المجلس عن تمتع كبار السن بحقوق الإنسان، وحلقة النقاش التي نظمها المجلس في عام 2019 بشأن سد الثغرات في تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج الوطنية، واستعراض الأثر المفرط لتغير المناخ على تمتع كبار السن بحقوق الإنسان الذي أُجري في عام 2021. وإن سَلِمَ بأن ما تم إحرازه من تقدم حتى الآن غير كافٍ لإزالة العراقيل القانونية والاجتماعية أمام أعمال حقوق كبار السن، نادى بوضع صك دولي مكرس.

6- وقالت الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، كلوديا مالر، إن المناقشة العالمية التي تناولت الثغرات في الحماية والحلول المتعلقة بها قد كانت مستفيضة. فالعديد من التقارير، ومن ضمنها تحديث دراسة النتائج التحليلية لعام 2012 بشأن القواعد المعيارية في القانون الدولي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بكبار السن، الذي تقدمت به مفوضية حقوق الإنسان في عام 2021، وتقارير مختلفة تقدمت بها الخبرة المستقلة، قد حددت المشاكل وكيفية التغلب على التحديات التي أعاقَت إحقاق حقوق الإنسان لكبار السن وتمتعهم بها بصورة تامة. فقد قُدِّمَ ما يزيد على 800 وثيقة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة منذ إنشائه بيد أنه لم تتم صياغة صك ملزم قانوناً حتى الآن. ولعدم وجود صك دولي شامل آثار سلبية لا يستهان بها على حياة كبار السن. فوجود صك ملزم متعلق بحقوق الإنسان سيقدم الإرشاد إلى الدول في معالجتها للتغير الديمغرافي.

باء - الجلسات المواضيعية

7- تألف فريق النقاش في الجلسة المواضيعية الأولى، التي كانت بعنوان "أوجه القصور والثغرات التي تشوب معايير والتزامات مختارة متعلقة بحقوق الإنسان"، من ثلاثة أعضاء ويسر النقاش إحدى كبار الباحثين في منظمة هيومن رايتس ووتش وهي برديت سليب. وتم التركيز على ثغرات موجودة وناشئة تشوب حماية حقوق الإنسان وعلى تحديات بعينها تعترض كبار السن. وتأمل أول عضو في فريق النقاش، وهو عضو في مجلس الجمعية الوطنية الألمانية لمنظمات كبار السن، هايدرون مولنكوف، أثر التطورات التكنولوجية والرقمنة على كبار السن، والثغرات التي تشوب حماية حقوق الإنسان في هذا المجال وكيفية سدها. فالرقمنة واتخاذ القرارات بشكل مؤتمت بواسطة الذكاء الاصطناعي تتسلل أكثر فأكثر إلى جميع مناحي الحياة وتؤثر في حياة كل فرد، بمن في ذلك كبار السن وحقهم في المشاركة المستقلة والمتساوية في المجتمع. ففي الوقت الراهن، تتوفر الخدمات العامة وخدمات المصارف والإجراءات الإدارية وخدمات التوصيل والمعلومات والعروض الثقافية وخدمات الرعاية الصحية أكثر فأكثر بواسطة التكنولوجيا الرقمية فقط. ولا يملك العديد من كبار السن الموارد والمهارات والكفاءات اللازمة

للحصول على الأجهزة والخدمات الرقمية والقدرة على ابتياعها واستخدامها. وفضلاً عن ذلك، انضافت عوائق أخرى بسبب أوجه عدم المساواة التي نشأت عن تدني درجة التعليم والدخل وعن الإعاقة والانتماء العرقي ونوع الجنس والتفاوتات بين المناطق والتمييز المتعدد. فالحكومات المحلية لم توفر فرص تدريب يسيرة الكلفة لجميع كبار السن كي يكتسبوا المهارات الرقمية الضرورية. فحق كل فرد في التمتع بمزايا التطور العلمي وتطبيقاته يجب أيضاً أن ينطبق على كبار السن. والحق في المعلومة بالغ الأهمية في حال حدوث طوارئ إنسانية أو غيرها من قبيل وباء كوفيد-19. ويجب أخذ تبعات الرقمنة على حقوق كبار السن وعلى حقهم في الاعتماد على النفس والعيش المستقل في عصر الرقمنة بعين الاعتبار بصورة عاجلة في معاهدة دولية لحقوق الإنسان لأجل سد الفجوة الرقمية.

8- وركز عميد كلية الرفاه الاجتماعي وعلوم الصحة في جامعة حيفا في إسرائيل، إسرائيل درون، في تدخله على القيود التي تحد من حماية حقوق الإنسان لكبار السن فيما يتعلق بالحق في التعليم والتعلم مدى الحياة وعلى سبل سد تلك الثغرات. فلا يزال العديد من البلدان متخلفاً عن الركب في قبول مفهوم التعلم مدى الحياة عندما يتعلق الأمر بكبار السن. فالمواقف المنطوية على تمييز في حق كبار السن والحدود المفروضة على السن في الحصول على التعليم مدى الحياة وفي التدريب في مكان العمل قد حذت من التعلم في عمر متقدم. وخلافاً لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002، وهي ليست وثيقة ملزمة قانوناً، ستقدم اتفاقية دولية بشأن تمتع كبار السن بحقوق الإنسان الأدوات القانونية الفعالة لإعمال حقوقهم أو لالتماس الجبر في حال حدوث انتهاكات. وستوفر هذه الاتفاقية أيضاً وضوحاً مفاهيمياً فيما يتعلق في حق الإنسان في التعلم مدى الحياة وستساعد في مكافحة التمييز القائم على السن والتمييز على أساس السن.

9- وفيما يتعلق بثغرات محددة تشوب حماية حقوق إنسان فيما يتعلق والتمييز القائم على السن والتمييز على أساس السن، لاحظ رئيس التحالف العالمي لحقوق كبار السن، كايران رابيرو، أنه لم يتم قياس آثار التمييز على أساس السن بشكل كاف، الأمر الذي يجعل مكافحة مظاهره أمراً صعباً. وهناك عائق آخر يتمثل في عدم وجود صك دولي مكرس يتناول حقوق الإنسان لكبار السن. فستوضح اتفاقية مخصصة لحقوق الإنسان لكبار السن وستساعد في تعريف مكونات التمييز القائم على السن في حق كبار السن. ونادى السيد رابيرو بعقد اجتماعات منتظمة لجهات متعددة ذات مصلحة حول حقوق الإنسان لكبار السن. وينبغي دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالموارد المالية والبشرية المخصصة للنهوض بحقوق الإنسان لكبار السن لأجل تمكين المفوضية من إدماج العمل المتعلق بكبار السن بشكل أفضل في استراتيجيتها وخطة عملها.

10- وفي التدخلات التي تلت من طرف الحضور، اعترفت مجموعة من الدول - الأرجنتين والنمسا والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والإكوادور والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك والجبل الأسود وناميبيا ومقدونيا الشمالية وبنما والفلبين والبرتغال وصربيا وسلوفينيا وتايلاند وتركيا وأوروغواي - بأنه ينبغي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة وكبار السن أنفسهم أن يعملوا بالتعاون مع المجتمع المدني، على بلورة واعتماد اتفاقية شاملة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن وأن يعملوا في الوقت نفسه على زيادة إدماج شواغل كبار السن في عمل الآليات القائمة. وقدمت مجموعة الدول أيضاً قائمة غير حصرية بالمكونات والعناصر التي يمكن إدراجها في تلك الاتفاقية. وينبغي أن تتناول الاتفاقية مسألة التمييز على أساس السن وأشكال التمييز المتقاطعة والمضاعفة والحرمان من الحقوق بسبب التقدم في السن. ويجب أن تركز حقوق الإنسان مع التقدم في السن إلى مبادئ الكرامة والمساواة وعدم التمييز والاعتماد على النفس والعيش المستقل والمشاركة الهادفة. وينبغي أن يمتد الصك لكبار السن من العيش المستقل ومن الاندماج التام والمشاركة في المجتمع، حتى في الفضاء الرقمي، ومن الحصول على خدمات الرعاية والدعم بكلفة يسيرة وبسهولة.

وللتعلم مدى الحياة والتعليم واكتساب المهارات دون تمييز أهمية حاسمة في الاعتماد على النفس والعيش المستقل. ويجب أن يتاح لكبار السن أيضاً أن يعيشوا حياتهم دون التعرض لأي شكل من أشكال العنف والإيذاء والتمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والاستغلال والإهمال. وينبغي أن تولى عناية خاصة في الاتفاقية لحقوق كبار السن في الوصول إلى العدالة والحصول على السكن وفي حرمة الحياة الخاصة وفي بيئة نظيفة وصحية.

11- وبين ممثل إسرائيل التزام البلد بالعمل على الصعيدين الوطني والدولي معاً لأجل تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن. ولاحظ ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن البلد يعالج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها كبار السن بواسطة صندوق العمل الاجتماعي لديها. وأبرز ممثل ماليزيا أن البلد قد وضع سياسة وطنية خاصة بكبار السن واستحدثت مبادئ توجيهية وبرامج بغرض التخفيف من أثر وباء كوفيد-19 على كبار السن. وقال ممثل الاتحاد الروسي إن سياسة البلد الاجتماعية ترمي إلى الرفع من مقدار المعاشات المخصصة لكبار السن وأن عناية خاصة تولى لحماية حقوق العمال ومنع التمييز في حق المستخدمين الأكبر سناً. ولاحظ ممثل الاتحاد الأوروبي أن جميع الدول الأعضاء فيه قد دُعيت منذ عام 2001 إلى وضع إطار استراتيجي وطني بهدف إدراج مسألة الشيخوخة في صميم السياسات العامة. ويعمل الاتحاد الأوروبي حالياً على وضع توجيه أفقي يتعلق بالمساواة في المعاملة، يشمل عدم التمييز لأي سبب كان، بما فيه السن، في مجالات كالتعليم والرعاية الصحية وتوفير السلع والخدمات العامة وأن المفاوضات الأوروبية ستقترح استراتيجية أوروبية جديدة متعلقة بالرعاية تتخذ منظوراً للرعاية في مختلف مراحل العمر.

12- وأقر عدد من المشاركين أن وباء كوفيد-19 قد كشف عن حالات تمييز على أساس السن وعن تحديات عديدة تعترض تمتع كبار السن بحقوق الإنسان. فأثناء وباء كوفيد-19 عانى كبار السن من العزلة ومن صحة عقلية سيئة. وأثيرت أيضاً مسائل الإهمال والعنف والإيذاء، بما فيه الإيذاء المالي في حق كبار السن. فقد حُرِم العديد من كبار السن من حريتهم وتعرضوا لسوء المعاملة في منازلهم أو في المؤسسات. وسلط المشاركون الضوء على تعرض كبار السن للتمييز القائم على السن ولحالات عدم المساواة فيما يتعلق بتمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبيل التعليم والعمل ومستوى معيشة لائق؛ والدخل والمعاشات؛ والحصول على خدمات الرعاية الصحية وخدمات الرعاية على المدى الطويل. ولاح أحد ممثلي المجتمع المدني أن إقصاء مستخدمين أكبر سناً من فرص التدريب قد يكون نتيجة افتراضات نابعة من التمييز على أساس السن. وأقر المشاركون بضرورة إحداث تغييرات نسقية على الصعيد الوطني لأجل جعل التعليم والتعلم مدى الحياة مع التقدم في السن في متناول كبار السن وبكلفة يسيرة. ويحصل كبار السن أيضاً على دعم محدود في حالات الطوارئ ولا تتسنى لهم المشاركة الكاملة والمجدية في عمليات صنع القرار. وكثيراً ما تكون هذه التحديات أسوأ بالنسبة للمجموعات التي تعترض لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز بسبب نوع الجنس والميل الجنسي والإعاقة والانتماء العرقي وغير ذلك من الأسباب. وفي هذا الشأن، قد يساعد جمع وتحليل بيانات مصنفة ذات صلة في استهداف الأسباب الجذرية وراء التمييز القائم على السن والتمييز على أساس السن. وقد شكلت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحولاً فكرياً بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أن عائق التمييز القائم على السن أو التمييز على أساس السن، وهو مبنى اجتماعي، يحول دون حصول كبار السن ذوي الإعاقة على حقوقهم.

13- ورحب المشاركون من المجتمع المدني باعتماد مجلس حقوق الإنسان أول قرار موضوعي في التاريخ بشأن التمييز القائم على السن والتمييز على أساس السن⁽²⁾، كما رحبوا بتقارير الخبرة المستقلة وبتقرير المفوض السامي⁽³⁾ بشأن القواعد المعيارية والالتزامات الناشئة بموجب القانون الدولي. وحث المشاركون الدول على اعتماد قرار موضوعي جديد، أثناء الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، يُقر الاستنتاجات الواردة في تقرير المفوض السامي ويحدد خطوات ملموسة نحو سد الثغرات التي تشوب حماية كبار السن. وأوصى المشاركون أيضاً بأن تنظم الدول اجتماعاً لذوي المصلحة المتعددين في عام 2023 لأجل رصد ما يُحرز من تقدم في تنفيذ القرار الموضوعي الجديد. وقُدمت طلبات إلى مجلس حقوق الإنسان بأن يهيب بالفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة بأن يضطلع بولايته وأن يراعي الاستنتاجات والتوصيات المنبثقة عن اجتماع ذوي المصلحة المتعددين. فضلاً عن ذلك، أهاب المشاركون بالدول أن تصوغ وتعتمد مشروع اتفاقية للأمم المتحدة متعلقة بحقوق كبار السن. وشدد ممثلو المجتمع المدني على أن خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 لا تكفيان لحماية حقوق الإنسان لكبار السن لأنهما أداتان طوعيتان لا تفرضان التزامات قانونية على الدول. وعلاوة على ذلك، قليلة هي الغايات المضمنة في أهداف التنمية المستدامة التي تشير إلى كبار السن.

14- وركزت الجلسة المواضيعية الثانية على مدى ملاءمة آليات حقوق الإنسان القائمة للتغلب على التحديات وأشرف على تيسيرها الأستاذ أندرو بيرنز، وهو أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان في جامعة نيو ساوث ويلز، في سيدني، أستراليا. وعرضت أول عضوة في فريق النقاش المؤلف من خمسة أعضاء، وهي نائبة رئيس اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هيسو شين، عمل اللجنة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن. فأشارت إلى التعليق العام رقم 6 (1995) الصادر عن اللجنة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن. فاستبعد السن من بين أسباب التمييز المحظورة صراحةً من العهد لم يكن أمراً مقصوداً وإنما يعود إلى أن اتجاه التغير الديموغرافي في الوقت الذي أقر فيه العهد لم يكن بالوضوح الذي هو عليه الآن. وعدم التمييز لأسباب تتعلق بـ "مركز آخر" ينطبق على كبار السن؛ وقد أخذت اللجنة بعين الاعتبار في أحيان كثيرة حقوق كبار السن في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، بما في ذلك أن للنساء نصيب أكبر من دور تقديم الرعاية. وقد تناولت اللجنة إلى حد ما الإيذاء والعنف الذي يُمارس على كبار السن، لكنها لم تولِ الاهتمام الكافي للحق في التعليم والعمل والحقوق النقابية في سياق كبار السن. ولم تولِ اللجنة عناية كافية لحصول كبار السن على الاتصال بالإنترنت وعلى الأجهزة الرقمية والمعلومات عبر الاتصال بالإنترنت في سياق الحقوق الثقافية. ومن التحديات التي اعترضت اللجنة أنها لم تتلق ما يكفي من البيانات والمعلومات المصنفة عن حالة كبار السن، من جميع الجهات ذات المصلحة. وينبغي لصك بعينه مخصص لتمتع كبار السن بحقوق الإنسان أن يجعل انتباه اللجنة مركزاً على حقوق كبار السن بشكل أكثر منهجية ودواماً. ولن يكون وضع اتفاقية جديدة سوى البداية على طريق توطيد حماية حقوق الإنسان لفائدة كبار السن، حيث إن عدم كفاية الإرادة السياسية لدى الدول لإعمال حقوق الإنسان لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً. فمنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان برمتها تقتصر على الموارد.

15- وركزت عضوة في اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، غيرتود أفوريوا سيفواميه، على كفاية ما توليه ذات اللجنة من عناية لتمتع كبار السن بحقوق الإنسان. فالتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من الاتفاقيات القليلة التي تضمنت إشارات إلى السن وإلى كبار السن. وإضافة إلى ذلك،

(2) قرار مجلس حقوق الإنسان 3/48

(3) A/HRC/49/70

نظرت اللجنة في مسائل تتعلق بالتقدم في السن في تعليقاتها العامين رقم 3(2016) و6(2018) وفي ملاحظاتها الختامية على تقارير الدول الأطراف. لكن الثلث فقط من الملاحظات الختامية التي وضعتها اللجنة يتضمن إشارة واحدة على الأقل إلى كبار السن. وتتيح اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مدخلاً فريداً من نوعه للنظر في التقاطع ما بين الشيخوخة والإعاقة من منظور قائم على حقوق الإنسان، بيد أن الاتفاقية صيغت بطريقة جعلتها تعبر تحديداً عن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. فالسن والإعاقة ليسا مترادفين. وهناك حاجة إلى تغيير في المواقف حيث إن التعريفات والنهج الطبية لا تزال تهيمن على المناقشات الدولية التي تتناول الشيخوخة وكبار السن الذين يُنظر إليهم إلى حد كبير على أنهم مجرد مستفيدين من الرعاية والرفاه. وعليه، من شأن اتفاقية مخصصة تتناول حقوق كبار السن، لها لجنتها الإشرافية الخاصة، أن تشكل خطوة هامة إلى الأمام في هذا الشأن. وبالمقارنة، كانت أدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولجنتها دوراً حاسماً في المساعدة على تغيير التصور من حالة كان فيها الأشخاص ذوو الإعاقة موضوع صدقة وعلاج طبي إلى حالة يُنظر إليهم فيها على أنهم ذوو حقوق.

16- وعرضت نائبة رئيس اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، فازيلكا سانسين، آراءها بشأن عمل تلك اللجنة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن. فاللجنة لم تضمّن تعليقاتها العامة ولا ملاحظاتها الختامية سوى بعض الإشارات الصريحة. ولكن تم تناول الانتهاكات التي يعيشها كبار السن في مجال الحقوق المدنية والسياسية عندما عرضت هذه الشواغل على نظر اللجنة. لذلك، تشدد السيدة سانسين على أهمية المعلومات التي تقدمها إلى اللجنة جميع ذوي المصلحة بشأن حالة كبار السن. ومن شأن معاهدة مواضيعية جديدة بشأن تمتع كبار السن بحقوق الإنسان، بهيئة مكلفة برصدها أو بدونها، أن تقوي حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وزيادة على إغناء المناقشات حول اعتماد صك دولي جديد ملزم قانوناً، ينبغي في الوقت نفسه أن تزيّد المدخلات بشأن كبار السن التي يقدمها جميع ذوي المصلحة في عمليات هيئات المعاهدات القائمة، بما في ذلك في قائمة المسائل، أثناء مختلف جلسات الإحاطة قبل بدء الحوار مع الدول الأطراف، وفي عملية المتابعة المتعلقة بالملاحظات الختامية. وفيما يتعلق بجميع هيئات المعاهدات، أهابت السيدة سانسين بالدول أن تتغلب على التحديات التنسيقية التي تعترض اللجان، بما فيها انتخاب أعضاء مؤهلين ومستقلين بواسطة عملية انتخاب شفافة، مع وضع المناصفة بين الجنسين في الاعتبار. ونادت أيضاً بمزيد من التنسيق مع ذوي مصلحة آخرين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها واتباع نهج مبتكرة من قبيل عقد اجتماعات على الإنترنت وصياغة تعليقات عامة مشتركة أو توصيات مشتركة بشأن مواضيع تهم أكثر من لجنة واحدة. وطرحت أيضاً فكرة إنشاء محكمة دولية دائمة لحقوق الإنسان.

17- وأدلت إحدى كبار المتخصصين في إدارة المساواة في المعاملة في مفوضية حقوق الإنسان (بولندا)، أنا شاببيرا، بأرائها في الكيفية التي حددت بها المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان العمل في مفوضيتها وكيف أن من شأن معاهدة دولية مكرسة لتمتع كبار السن بحقوق الإنسان أن تؤثر في حماية حقوق الإنسان لكبار السن في بولندا. وللمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان أثر على عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على صعيدين هما: الصعيد المؤسسي، أي الأثر على موارد المؤسسات الوطنية وهيكلها ومهامها؛ وعلى الصعيد الموضوعي، وتحديدًا، المعايير والتحليل والأبحاث والتوصيات التي توجّه إلى الحكومات. فعلى سبيل المثال، شكل تقرير الخبرة المستقلة، وهي الآلية الوحيدة في الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن، وثيقة مرجعية قيّمة بالنسبة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. لذلك، من شأن اتفاقية جديدة أن تزود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأدوات اللازمة. وينبغي أن تنص تلك الاتفاقية على أن تكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بمثابة هيئات رصد. وعلاوة على ذلك، وبسبب عدم رفع الدول تقارير كافية، ينبغي أن توكل إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مهمة إجراء أبحاث مستقلة بشأن تنفيذ الاتفاقية.

وأوصت السيدة شابييرا بأن يواصل مجلس حقوق الإنسان التحاور بشأن حقوق الإنسان لكبار السن في سياق اجتماع منتظم لذوي المصلحة المتعددين.

18- وتدخلت المقررة المعنية بحقوق كبار السن في لجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الإنسان، مرغريت ماي ماكولي، بإلقاء بيان مسجل بالفيديو. وأكدت السيدة ماكولي على أهمية اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان لكبار السن، التي اعتمدها الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في عام 2015. وأنشئت ولايتها، أي ولاية المقرر المعني بحقوق كبار السن، في عام 2019. فأسندت الاتفاقية ولاية خاصة إلى اللجنة ومكنتها من تلقي شكاوى فردية. كما أنها أنشأت آلية رصد ولجنة خبراء. وقد يتيح استمرار الحوار والتعاون ما بين اللجنة ومفوضية حقوق الإنسان في صياغة معاهدة دولية جديدة تتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن. وبالإضافة إلى الخبرة والتجربة التي تتمتع بها اللجنة، من شأن القرارات الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن تكون بمثابة نبراس يُسترشد به في تطوير معايير عالمية.

19- وفي تدخلات من الحضور، دعا عدة مشاركين الدول إلى وضع معاهدة دولية ملزمة قانوناً تتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن وسلطوا الضوء على قصور هيئات معاهدات حقوق الإنسان القائمة عن معالجة وضع كبار السن. وأعرب ممثل صربيا عن دعم البلد لصك عالمي بشأن حقوق الإنسان لكبار السن. وشدد ممثل الأرجنتين على الآثار الإيجابية التي جلبتها اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن، وهي صك ملزم قانوناً، لكبار السن الأرجنتينيين. وحث أحد ممثلي المجتمع المدني الدول على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وعلى إنشاء آليات وقائية وطنية مستقلة مزودة بالموارد والصلاحيات لرصد جميع أماكن الحرمان من الحرية، بما فيها مؤسسات الرعاية أو مؤسسات الطب النفسي ودور الرعاية، لأجل توفير حماية أفضل لحقوق الإنسان لكبار السن المحرومين من الحرية. وشدد مشاركون أيضاً على أهمية اتباع نهج متعدد الجوانب حيث إن تجربة الشيخوخة تختلف، مثلاً، من النساء إلى المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والأشخاص حاملي صفات الجنس، إلى الأشخاص ذوي الإعاقة والمنحدرين من أصل أفريقي. وبين المشاركون أهمية مشاركة كبار السن المجدية في المسائل التي تهمهم. وتمت الإشارة إلى أن هناك خطراً من أن المناقشات التي تهم كبار السن ستقع تحت سيطرة قطاعات الرعاية والصناعة الصيدلانية والطبية في حال لم يتم إشراك كبار السن أنفسهم والتشاور معهم.

20- وأشرف على تيسير الجلسة المواضيعية الثالثة، والتي كانت بعنوان "تقوية الأعمال المنسقة لأجل حماية حقوق الإنسان لكبار السن"، رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن في لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالشيخوخة، جنيف، سيليفيا بيريل - ليفلين. وأدلت عضوة فريق النقاش الأولى، وهي مديرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا (جمهورية كوريا)، كلير سوكيون أو، بآرائها في الكيفية التي سيدعم بها صك دولي ملزم قانوناً بشأن حقوق الإنسان لكبار السن عمل منظماتها. وأشارت إلى الفريق العامل المعني بالشيخوخة الذي أطلقه الائتلاف الدولي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي ترأسه حالياً اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا. فمن شأن اتفاقية دولية متعلقة بحقوق الإنسان لكبار السن أن تقدم وضوحاً مفاهيمياً بشأن من ينبغي اعتبارهم كباراً في السن وحقوق الإنسان العائدة لهم وسبل الانتصاف التي ينبغي إتاحتها في حال تعرضت تلك الحقوق للانتهاك. ومن شأن صك دولي أن يساعد أيضاً في زيادة جهود المناصرة وتوعية عامة الناس بحقوق الإنسان لكبار السن على الصعيد الوطني، وحتى في صفوف كبار السن أنفسهم. وقد أطلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا لجنة استشارية مؤلفة من مجموعة من الخبراء ومن فرقة عمل داخلية، لأجل تحرير اتفاقية بشأن

حقوق كبار السن. وغاية اللجنة الاستشارية أن تعد مشروع نص يتم تعميمه على الدول الأعضاء والمجتمع المدني والخبراء والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لأجل التعليق عليه. وأهابت بمجلس حقوق الإنسان أن يقوم بدور أكبر في صياغة صك اتفاقية دولية بشأن ذلك الموضوع. وأوصت أيضاً بعقد اجتماع آخر لذوي المصلحة المتعددين بهدف إحراز مزيد من التقدم باتجاه صياغة اتفاقية دولية.

21- وقال رئيس المديرية العامة للتغير الديمغرافي وكبار السن والرفاه في الوزارة الفدرالية لشؤون الأسرة وكبار السن والمرأة والشباب في ألمانيا، ماتياس فون شفانن فلوغيل، إن ألمانيا تواصل العمل على تحديد الثغرات في حماية حقوق الإنسان لكبار السن وعلى سدها. ومن المهم، في ذلك الشأن، كفالة عدم إضعاف القواعد والمعايير الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان بصكوك جديدة. واقترح السيد فون شفانن فلوغيل زيادة تخصص هذا الشاغل في تقرير تضعه المفوضية السامية لحقوق الإنسان لأجل كفالة تضمّن صك جديد أعلى قواعد ومعايير حقوق الإنسان. وقال أيضاً إنه ينبغي لهيئات معاهدات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن تنظر في التمييز القائم على السن في ملاحظاتها الختامية. وفي الوقت الحالي، لم يدمج بعد هذا الموضوع بشكل كاف في عمل اللجان، الأمر الذي نشأت عنه ثغرات في آليات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان. وأعاد تأكيد دعم ألمانيا لعمل الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان. وأوصى بأن يواصل مجلس حقوق الإنسان مناقشة حقوق الإنسان لكبار السن. ودعا إلى تنسيق العمليات في مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة. وبالنظر إلى اقتراب انعقاد الدورة 13 المقبلة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة في عام 2023، أكد السيد فون شفانن فلوغيل على أهمية التعاون الوثيق بين جميع الجهات ذات المصلحة، بما فيها منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واقترح في هذا السياق عقد اجتماع غير رسمي يحضره جميع ذوي المصلحة في نيويورك.

22- وأبرزت رئيسة وحدة التغير الديمغرافي والنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة في منظمة الصحة العالمية، آنا أوفيسر، كيف أن حقوق الإنسان لكبار السن قد أدمجت في عمل منظمة الصحة العالمية، بما في ذلك عقد الأمم المتحدة للنهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021-2030). وأشارت السيدة أوفيسر إلى التقرير العالمي حول التمييز على أساس السن الذي جاء فيه بوضوح أن من شأن اتفاقية عالمية أن تقدم الإرشاد بشأن كيفية التصدي لانتهكات محددة لحقوق الإنسان في سن متقدمة. وفي غياب اتفاقية كهذه، تواصل منظمة الصحة العالمية الاستناد إلى الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان. وقدمت السيدة أوفيسر أمثلة على مبادرات اتخذتها منظمة الصحة العالمية تضمنت حقوق الإنسان من قبيل مبادرة الحقوق المتعلقة بالجودة التي ترمي إلى تحسين نوعية ومعايير حقوق الإنسان في مجال الصحة العقلية وما يتصل بها من خدمات. وفيما يتعلق بإشراك كبار السن المجدي في عمل منظمة الصحة العالمية، قالت السيدة أوفيسر إن المنظمة منكبّة على تبني الآليات التي تمكن كبار السن من التعبير عن آرائهم بصورة منهجية في عمل المنظمة ككل. وستستفيد منظمة الصحة العالمية من وضع قواعد ومعايير محددة إلى جانب الإرشاد فيما يتعلق بما يلزم اتخاذه من إجراءات لأجل كفالة إعمال حقوق الإنسان لكبار السن في جميع المجالات المرتبطة بالصحة والرعاية على المدى الطويل وإنشاء مدن رفيقة بكبار السن أو بالتصدي للتمييز على أساس السن، إلى جانب أمور أخرى.

23- وركزت آخر عضوة في فريق النقاش، وهي منسقة الشباب في مؤسسة قوة الشباب في العمل الاجتماعي في بنغلاديش، عفراء نوار رحمان، على التحديات التي تعترض كبار السن في بنغلاديش وكيف يمكن إعمال حقوق الإنسان لهم. ولا يفتأ متوسط العمر المتوقع في بنغلاديش يزيد ومن المتوقع أن يبلغ عدد كبار السن في البلد 36 مليون نسمة بحلول عام 2050، أي 22 في المائة من مجموع السكان. ومع أن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لا تفتأ تزيد في بنغلاديش، فإن العديد من كبار السن، ولا سيما منهم

النساء، لم تتح لهن فرصة الحصول على التعليم. ومن التحديات التي يعيشها بنغلاديشيون آخرون عدم الأمان الاقتصادي وقلة فرص العمل والمشاكل الصحية وأشكال الإعاقة. أما كبار السن من المهاجرين الروهنغيا في بنغلاديش فهم في وضع من الهشاشة الشديدة. فضلاً عن ذلك، فإن العديد من كبار السن ليسوا على علم بما لهم من حقوق الإنسان. وختاماً، أوصت السيدة رحمان بصياغة معاهدة دولية بشأن حقوق الإنسان لكبار السن.

24- وفي التدخلات التي أدلى بها الحضور، أقر المشاركون بأن التحول الديمغرافي السريع يتطلب مزيداً من الاهتمام. وشدد المشاركون، ومن جملتهم دول مثل الأرجنتين والنمسا وكوستاريكا، على الحاجة إلى وضع صك عالمي ملزم قانوناً لتمكين كبار السن من التمتع الكامل بحقوق الإنسان العائدة لهم، وبالاعتماد على النفس والعيش المستقل، وبالخروج من نموذج يركز على الرفاه إلى نهج قائم على حقوق الإنسان. وأشار أيضاً إلى أهمية استحداث آلية فعالة للرصد والإنفاذ في إطار اتفاقية جديدة. وشدد كل من ممثل كوستاريكا وأحد ممثلي المجتمع المدني على أهمية اتباع نهج متعدد الجوانب يضع في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للنساء وللشعوب الأصلية وللمنحدرين من أصل أفريقي وللأشخاص ذوي الإعاقة. وشدد ممثل كوستاريكا على أهمية أن تكون المشاركة المجدية من المجتمع المدني أحد ركائز أي عملية متعددة الأطراف تتعلق بحقوق الإنسان. وقال ممثل النمسا إن مؤتمراً دولياً سيُنظَّم في فيينا في عام 2023 لمناقشة الجهود العالمية المبذولة في سبيل النهوض بحقوق الإنسان لكبار السن. وأشار ممثل أذربيجان وممثل أوكرانيا إلى أهمية حماية حقوق الإنسان لكبار السن في سياق حالات الحرب وبعد النزاع. وشدد ممثل الصين على أهمية التغلب على الفجوة الرقمية عن طريق إتاحة الفرص لكبار السن لكي يتعلموا استخدام التكنولوجيا الرقمية.

25- وكررت منظمات المجتمع المدني نداءها بعقد اجتماع لذوي المصلحة المتعددين في وقت لاحق وباعتماد قرار جديد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن أثناء الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان. وأهابت أيضاً بالاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية أن تؤدي دوراً قيادياً في صياغة اتفاقية للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن. ولاحظ ممثل المجتمع المدني أنه ينبغي توطيد حماية حقوق الإنسان لكبار السن فيما يتعلق بالعنف والإيذاء والخدمات الصحية ولا سيما في المناطق النائية والأرياف، والرعاية الطويلة المدى، وتنظيم الرعاية المؤسسية والعمالة والضمان الاجتماعي ومستوى معيشة لائق والسكن ومهارات القراءة والكتابة، إلى جانب الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. وقالت ممثلة منظمة الصحة العالمية إن العنف على النساء يمس النساء من جميع الأعمار ويؤدي إلى آثار خطيرة وطويلة الأمد على صحة النساء البدنية والعقلية مع ما لذلك من عواقب اجتماعية واقتصادية بالنسبة للمجتمع ككل. بيد أن البيانات نادرة فيما يتعلق بالعنف على النساء اللواتي تزيد أعمارهن على 50 سنة. وأشار أيضاً إلى أهمية تناول الصحة العقلية وأزمة نظم الصحة العقلية. وقال أحد ممثلي الأوساط الأكاديمية إنه، رغم ما أحرز من نجاح في زيادة طول العمر، لم تواكب المواقف من الشيخوخة ما تحقق من تغيير ديمغرافي حيث لدى كل واحد من شخصين آراء مسبقة لكبار السن. ونتج عن تأثير المواقف المسبقة لكبار السن عدة عوائق تحول دون تمتع كبار السن، مثلاً، بحقوقهم في العمل والصحة وعدم التعرض للعنف. وأشار أحد ممثلي المجتمع المدني إلى أوجه القصور المتأصلة في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة قائلاً إنها لم تتجج، على مدى السنوات العشرين الماضية، في مكافحة التمييز القائم على السن ولا التمييز على أساس السن.

26- وتولى تيسير الجلسة المواضيعية الرابعة، التي كانت بعنوان "باتجاه توطيد حماية حقوق الإنسان لكبار السن"، رئيس مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة للتدريب والأبحاث لويس غاييغوس. وبيّنت أول عضوة في فريق النقاش، وهي رئيسة الجمعية الأمريكية اللاتينية لطب الشيخوخة المجتمعية، مونيكا روكيه، أن الاتفاق على الشيخوخة ينبغي أن يُعتبر استثماراً وليس إنفاقاً. فخطة عام 2030 لم تتطرق

بالقدر الكافي إلى المسائل التي تهم كبار السن. وأشارت السيدة روكيه إلى إنشاء مجموعة أساسية غير رسمية عبر إقليمية أثناء الدورة الثانية عشرة للفريق العام المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة. والغاية من تلك المجموعة هي إنشاء فريق عامل رسمي أكثر ينعقد في الفترات التي تتخلل الدورات في عام 2023 من أجل وضع الخطوط العريضة لاتفاقية مقبلة تتناول حقوق الإنسان لكبار السن، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والخبراء المستقلين ووكالات الأمم المتحدة. واقترحت أن يُنشأ فريق عامل في جنيف يُكلّف بصياغة أجزاء من اتفاقية جديدة بالتعاون مع الفريق العامل في نيويورك. وزيادة على ذلك، أوصت السيدة روكيه بإنشاء منصب ممثل خاص للأمين العام معني بكبار السن. وفي الختام، وصفت السيدة روكيه الآثار الإيجابية التي خلفها وضع اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن على القوانين والسياسات المتعلقة بأولئك الناس في المنطقة.

27- وبدأت المديرية العامة للمركز الوطني لكبار السن في نيجيريا، إمبم أوموكارو، عرضها بالقول إن نيجيريا أكثر البلدان كثافة سكانية في أفريقيا وإن من المتوقع أن يبلغ عدد السكان كبار السن في البلد 28,8 مليون بحلول عام 2050. وأضافت إن تعزيز حقوق الإنسان لكبار السن على الصعيد الوطني سيستفيد من وضع معايير دنيا دولية. ونيجيريا من البلدان الموقعة على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق كبار السن في أفريقيا، ولا تزال تعمل على التصديق عليه. ويشير البروتوكول إلى الحاجة إلى الامتثال للمعايير الدولية لأجل تقوية أحكامه بيد أنه لا توجد حالياً قواعد معيارية بشأن حقوق الإنسان لكبار السن على الصعيد العالمي. وسلطت السيدة أوموكارو الضوء على أثر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، على حياة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، من حيث سن التشريعات ووضع السياسات والبرامج في العالم كله، وكذلك على فهم وتصورات ومواقف عامة الناس. فينبغي اعتبار كبار السن ذوي حقوق وينبغي تدوين حقوق الإنسان لهم في صك عالمي وحيد. ومن شأن هذا الصك أن يدعم الدول في مكافحة الأفكار النمطية السلبية السائدة بشأن الشيخوخة. وسيستلزم من الدول جمع البيانات وتطوير المؤشرات ووضع القوانين والسياسات والبرامج وتحسين مساءلة الدولة وشفافيتها، وتوعية عامة الناس بحقوق الإنسان لكبار السن. وحثت الدول الأعضاء ومجلس حقوق الإنسان على إيلاء الاهتمام لتوصيات الأمين العام من أجل تسريع جهود الفريق المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة لبلورة اقتراحات من أجل وضع صك قانوني دولي لحماية حقوق الإنسان لكبار السن. وأكدت دعم نيجيريا لصياغة اتفاقية جديدة في الموضوع.

28- وأشارت الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان إلى أن ولايتها هي الآلية الوحيدة من آليات مجلس حقوق الإنسان التي تركز بالتحديد على حقوق الإنسان لكبار السن. فالعديد من كبار السن يُعاملون كمستفيدين لا ذوي حقوق. وأبرزت أهمية مكافحة الأفكار النمطية السلبية وذكرت بأن كبار السن مجموعة تتسم بالتنوع. ولأن التغير الديموغرافي هو أحد الاتجاهات الكبرى التي تواجه العالم، فإنه ينبغي إدراج حقوق الإنسان لكبار السن ونهج مدى العمر في جميع السياسات والاستراتيجيات والأنشطة التي تقوم بها الدول والأمم المتحدة والمجتمع المدني وغيرهم من ذوي المصلحة. وشجعت الخبيرة المستقلة الدول الأعضاء على تضمين كبار السن ونهج مدى العمر في قرارات مجلس حقوق الإنسان وفي الاستعراض الدوري الشامل. ولأن المنظومة الحالية من هيئات معاهدات الأمم المتحدة ليست لديها القدرة على معالجة التحديات التي تعترض كبار السن معالجة عميقة، فإنه ينبغي إنشاء آليات أخرى، بالإضافة إلى ولاية الخبيرة المستقلة، وعلى الخصوص استحداث صك ملزم قانوناً تتبثق عنه توصيات شاملة. وأوصت الخبيرة المستقلة باعتماد قرار موضوعي آخر، في عام 2023، بشأن حقوق الإنسان لكبار السن لأجل النهوض بإعمال حقوقهم.

29- وبين رئيس اللجنة الوطنية لكبار السن في الفلبين، فرانكلين كيجانو، أهمية الخدمات التي تقدمها الدول لكبار السن من قبيل الرعاية الصحية والمعاشات والدعم أثناء حالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية. ويحتاج كبار السن إلى خدمات أساسية، بيد أن لديهم من الخبرات والمهارات والحكمة أيضاً ما يمكنهم إفادة غيرهم به. وحث السيد كيجانو المجتمع الدولي على تبادل الممارسات الفضلى فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان لكبار السن. فينبغي إخبار كبار السن وعامة الناس بحقوق الإنسان العائدة لهم وينبغي حثهم على ممارسة تلك الحقوق. وفي الختام، شدد السيد كيجانو على مسؤولية الدول والحكومات المحلية عن حماية رفاه وحقوق الإنسان لكبار السن.

30- وعرض رئيس برنامج الأمم المتحدة المعني بالشيخوخة لشعبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أفكاراً نيرة بشأن الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، التي عُقدت في نيسان/أبريل 2022 على خلفية جائحة كوفيد-19 التي فارق الحياة على إثرها الحياة نحو 15 مليون شخص، 82 في المائة منهم كانوا من كبار السن. وفي سياق خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، بينت جميع المؤسسات الإقليمية أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان. وقبل انعقاد الدورة الثانية عشرة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، وقّع على رسالة مفتوحة تتادي باتخاذ إجراء واضح بشأن صياغة صك جديد أثناء الدورة 13 في عام 2023 أكثر من مائتي منظمة تمثل كبار السن من 78 بلداً. ومثل هذه التطلعات ذات أهمية ليس بالنسبة لكبار السن فحسب وإنما أيضاً بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتنفيذ ما جاء في وثيقة الأمين العام "خطتنا المشتركة". وقدم عرضاً موجزاً عن التغير الديموغرافي المتوقع حدوثه في عام 2050. ومن شأن اتفاقية جديدة أن ترسي معايير دولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن وأن تساعد في مكافحة عدم المساواة الهيكلية المتجذرة بعمق في مواقف تتطوي على التمييز على أساس السن. وستستفيد الجهود المبذولة لأجل تحقيق التنمية المستدامة من وضع اتفاقية ملزمة قانوناً بشأن هذا الموضوع.

31- وفي المداخلات التي أدلى بها الحضور، شدد ممثل الأرجنتين على أن من شأن وضع صك دولي جديد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن أن يساعد في التصدي للمواقف التي تتطوي على التمييز على أساس السن والتمييز القائم على السن، وفي التصدي لعدم كفاية حماية الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية، وللمحد من الاعتماد على النفس ومشاركة كبار السن في اتخاذ القرارات والعنف والتخلي عن كبار السن وإيذائهم، وللأثار الضارة الناجمة عن تكنولوجيات الروبوتات والنكاء الاصطناعي في تقديم الرعاية والدعم، والقيود التي تحدّ من التعلم مدى الحياة ومن تخطي الفجوة الرقمية. ولاحظ ممثل النمسا أن القصور في حماية حقوق الإنسان موثق بوضوح في عدة تقارير ودراسات علمية. وأعرب ممثل النمسا وممثل البرتغال عن دعمهما لولاية الخبرة المستقلة ولوضع اتفاقية دولية بشأن حقوق الإنسان لكبار السن. وبالمثل، أعرب ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة عن دعم وضع اتفاقية دولية. وتحدث ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن انفتاح بلده على مزيد من تحديد القواعد وعلى معاهدة دولية جديدة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن. وزادت البرتغال مبالغ المعاشات والمعونة الاجتماعية المقدمة لكبار السن واستثمرت في الرعاية وفي مرافق الدعم، مع انكبابها في الوقت نفسه على وضع استراتيجية وطنية للشيخوخة. وسلط ممثل غيانا الضوء على أهمية توفير السكن اللائق والرعاية الصحية المجانية وصرف المعاشات والإعانات لكبار السن لأجل الاستفادة من الخدمات البالغة الأهمية من قبيل التزويد بالماء والكهرباء، والإعفاءات من الضرائب على السفر لأجل تسهيل السفر على كبار السن. وبين ممثل بولندا وشدد على أنه ينبغي أن تراعي السياسات الوطنية والدولية تنوع كبار السن من حيث مستواهم التعليمي وحالتهم الصحية ومركزهم الاقتصادي ومكان إقامتهم. وأشار ممثل كوبا إلى الاستفتاء المقبل في البلد بشأن اعتماد مدونة جديدة للأسرة وصُفّت بأنها قانون شامل يحمي النهوض بالصحة في مرحلة الشيخوخة والمشاركة والاعتماد على النفس والعيش المستقل والكرامة والحق في حياة خالية من العنف

والتمييز. وسلط ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات الضوء على التقدم الذي أحرزه البلد في حماية حقوق الإنسان لكبار السن ولا سيما فيما يتعلق بالرعاية والملكية.

32- ولاحظ ممثل لجنة حقوق الإنسان (الفلبين) أن المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان قد كان لها أثر إيجابي غير المتوازن فيما يتعلق بحماية الفئات الضعيفة والمهمشة والمحرومة. وأوصى المشاركون باعتماد اتفاقية ملزمة قانوناً بشأن حقوق الإنسان لكبار السن وفقاً للولاية التي أسندتها الجمعية العامة، وإنشاء اجتماع منتظم لذوي المصلحة المتعددين بشأن حقوق الإنسان لكبار السن وإنشاء فريق عامل في مجلس حقوق الإنسان لمناقشة عناصر اتفاقية جديدة. وأشار أحد ممثلي المجتمع المدني إلى أن أي صك جديد بشأن حقوق الإنسان لكبار السن ينبغي أن يتضمن الحق في الرعاية الصحية الملطفة الدعم النفسي والاجتماعي لكبار السن ولمقدمي الرعاية. ومن شأن الرعاية الملطفة التي تقدّم في البيت أو في المجتمع المحلي أن تمكن كبار السن الذين شُخص لديهم مرض شديد من ممارسة حقوقهم في العمل والتعليم والمشاركة في الحياة السياسية والثقافية، من بين حقوق أخرى. وأكد أحد ممثلي المجتمع المدني أنه ينبغي لأي اتفاقية جديدة أن تتضمن آلية للتشاور مع المجتمع المدني على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأبرز مفوض حماية المساواة في صربيا أهمية مشاركة كبار السن في المسائل التي تهمهم. وقالت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (الهند) إن لديها فريقاً أساسياً يركز على حقوق الإنسان لكبار السن ويصدر توصيات إلى الحكومة، وهناك فريق أساسي آخر يُعنى بالمعاشات.

33- وقال أحد ممثلي المجتمع المدني إن العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ليسوا مستعدين لمواجهة التغيّر الديموغرافي الحالي والمستقبلي، ونادى من ثم الدول إلى تحقيق مزيد من التقدم في توفير التغطية الصحية العامة وأنظمة الضمان الاجتماعي وإلى تقوية مؤسسات حقوق الإنسان. وأبرز ممثل آخر من ممثلي المجتمع المدني أن 80 في المائة من كبار السن في البلد، حتى قبل النزاع المسلح في أوكرانيا، كانوا يتلقون معاشات دون خط الفقر. أما النزاع الذي جعل العديد منهم بلا مأوى فقد حوّل الفقر إلى حالة تهدد حياتهم. ولدى العديد من كبار السن في أوكرانيا أيضاً إعاقات. وبسبب الفجوة الرقمية، يجد العديد من كبار السن الأوكرانيين صعوبة في الحصول على المعلومات على الإنترنت بشأن سبل الإجلاء أو الحصول على الدعم أو المأوى.

34- وفي الجلسة الختامية، أدلت ممثلة سلوفينيا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة وغيره من المنظمات الدولية الأخرى في جنيف، أنيتا بيبان، بملاحظات ختامية، وأكدت التزام البلد بتوطيد حماية حقوق الإنسان لكبار السن. ووصفت السيدة بيبان التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي حتى الآن، بما في ذلك خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، مع أنها غير ملزمة قانوناً، وإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، وولاية الخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، واعتماد القرار الموضوعي الأول بشأن هذا الموضوع في مجلس حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى تجديد ولاية الخبرة المستقلة ثلاث سنوات أخرى في الدورة الحادية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، أكدت السيدة بيبان أن المجموعة الأساسية المؤلفة من الأرجنتين والبرازيل وسلوفينيا ستعمل على وضع القرار الموضوعي المقبل لمجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان لكبار السن في عام 2023.

35- وقالت مديرة شعبة الأنشطة المواضيعية والإجراءات الخاصة والحق في التنمية، في ملاحظاتها الختامية، إن مجلس حقوق الإنسان أدى دوراً حاسماً في كفالة حماية أفضل لحقوق كبار السن. ولخصت مقترحات ستتيح لمجلس حقوق الإنسان أن يُبقي المسألة قيد نظره، ومن بينها إنشاء مناقشة منتظمة دائمة، وإدراج بند دائم في جدول أعماله، وإنشاء هيئة فرعية أو مشاورات مواضيعية تغذي عمله، ومن الاقتراحات الأخرى أن يبلور مجلس حقوق الإنسان عناصر تدخل في وضع صك دولي قانوني. ونادى المشاركون أيضاً بزيادة التنسيق ما بين مجلس حقوق الإنسان من جهة وما بين الفريق العامل المفتوح العضوية

المعني بالشيخوخة وما بين جميع الدول الأعضاء من جهة أخرى، لا سيما عن طريق البعثات الدائمة في جنيف ونيويورك. وهناك حاجة إلى تنسيق أفضل ما بين جميع آليات حقوق الإنسان بشأن حقوق كبار السن. وعلاوة على ذلك، تكتسي المشاركة النشطة والمجدية للمجتمع المدني، ولا سيما منظمات كبار السن، أهمية بالغة في جميع العمليات، وكذلك في تناول مختلف تجارب الشيخوخة والتميز المتعدد والمختلف الجوانب التي يعيشها كبار السن.

ثانياً – الاستنتاجات والتوصيات

36- أكد الاجتماع مجدداً الاستنتاجات المضمنة في تقرير المفوض السامي بشأن القواعد المعيارية والالتزامات الناشئة عن القانون الدولي فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن والتحديث الصادر في عام 2021 عن مفوضية حقوق الإنسان المتعلق بالدراسة التحليلية للنتائج لعام 2012، التي شددت على أن الإطار العالمي الحالي يقدم تغطية مجزأة وغير متسقة لحقوق الإنسان لكبار السن في القانون والممارسة وعلى أن هناك حاجة إلى وضع صك شامل لحقوق الإنسان لكبار السن وإلى اعتماده بصورة عاجلة.

37- أثناء اجتماع ذوي المصلحة المتعددين، قُدمت التوصيات التالية إلى الدول وإلى مجلس حقوق الإنسان وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظومة الأمم المتحدة والأمن العام والمجتمع المدني وغيرهم من ذوي المصلحة، لأجل سد الثغرات في حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

38- ينبغي للدول، بالتعاون مع المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والأمم المتحدة وكبار السن أنفسهم، أن تضع وتعتمد اتفاقية شاملة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن تستند إلى الحقوق القائمة وإلى الصكوك الإقليمية. وينبغي أن يتوفر في تلك الاتفاقية ما يلي:

(أ) تفصيل حقوق الإنسان لكبار السن، والمساعدة في تعريف العناصر المكونة للتميز القائم على السن في حق كبار السن وتقديم الوضوح المفاهيمي بشأن حق الإنسان في التعلم مدى الحياة؛

(ب) تسريع وتيرة التحول من النهج الطبية التي ترى في كبار السن مجرد مستفيدين من الرعاية والرفاه إلى اعتبار كبار السن ذوي حقوق؛

(ج) إتاحة الأدوات القانونية لكبار السن كي يلتمسوا الجبر في حال انتهاك حقوق الإنسان لهم؛

(د) تزويد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بما يلزم لتحسين حماية ورصد حقوق الإنسان لكبار السن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي؛

(هـ) التصدي للمواقف المنطوية على تمييز على أساس السن وللأشكال المتفاقمة والمتعددة الجوانب من التمييز وكران الحقوق بسبب التقدم في السن؛

(و) الارتكاز إلى مبادئ الكرامة والمساواة وعدم التمييز والاعتماد على النفس والعيش المستقل والمشاركة الهادفة؛

(ز) تمكين كبار السن من الانخراط والاندماج التام في المجتمع، وحتى في الفضاء الرقمي؛

(ح) كفالة الحق في العيش المستقل وفي الاندماج في المجتمع وفي أنظمة الرعاية والدعم المتيسرة والمراعية لاحتياجات السن وللغوارق الجنسية، بما في ذلك الرعاية الملطفة وخدمات الدعم والتكنولوجيات المساعدة والقدرة على التنقل الشخصي، والسكن اللائق؛

(ط) كفالة التعلم والتعليم واكتساب المهارات مدى الحياة؛

(ي) حماية كبار السن من جميع أشكال العنف والإيذاء والتمييز على أساس الإعاقة والاستغلال والإهمال؛

(ك) كفالة حقوق كبار السن في اللجوء إلى العدالة وفي حرمة الحياة الخاصة وفي بيئة نظيفة وسليمة؛

(ل) تشجيع اتباع نهج مدى العمر والاحترام المتبادل لحقوق الإنسان بين جميع الأجيال لأجل توطيد التضامن ما بين الأجيال؛

(م) الإشارة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها هيئات استشارية ومكلفة بالرصد في الاتفاقية.

39- ينبغي أن يُبقي مجلس حقوق الإنسان حالة كبار السن قيد نظره وأن يعتمد قراراً موضوعياً ثانياً في عام 2023 في هذا الموضوع، مع التوصية باتخاذ خطوات ملموسة لسد الثغرات في حماية حقوق الإنسان لأولئك الأشخاص. وينبغي أن ينظر مجلس حقوق الإنسان أكثر في إنشاء مناقشة منتظمة دائمة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، بوسائل منها على سبيل المثال إدراج بند دائم في جدول أعماله، وإجراء مشاورات مع هيئة فرعية أو مشاورات مواضيعية تغذي عمله. وينبغي لمجلس حقوق الإنسان النظر في أن يتقدم إلى المفوض السامي بطلب ما يلي:

(أ) إنشاء آلية خبراء بغرض بلورة مكونات مشروع صك ملزم قانوناً يتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن، لكي ينظر فيه الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة؛

(ب) عقد سلسلة من اجتماعات الخبراء بغرض وضع عناصر لمشروع صك ملزم قانوناً بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، لكي ينظر فيها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.

40- ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يوصي بأن يضطلع الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة بولايته وأن يضع في اعتباره استنتاجات وتوصيات اجتماع ذوي المصلحة المتعددين.

41- ينبغي للدول أن تشارك بنشاط في مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، وأن تقوي حالات التأزر ما بين مجلس حقوق الإنسان والفريق العامل.

42- ينبغي للدول أن تعتمد نهج مدى العمر وأن تدرج كبار السن في قرارات مجلس حقوق الإنسان وفي الاستعراض الدوري الشامل وغيرهما من آليات حقوق الإنسان.

43- ينبغي للدول أن توفر الموارد المالية والبشرية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وللخبرة المستقلة المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان لأجل دعم عملها على حقوق الإنسان لكبار السن.

44- ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن ينظر في التقدم إلى مفوضية حقوق الإنسان بطلب إجراء بحث في الممارسات الفضلى وفي التحديات والثغرات التي تشوب تعزيز وحماية حقوق الإنسان لكبار السن.

- 45- ينبغي لهيئات المعاهدات أن تبحث إمكانية تنقيح أو تحديث أو اعتماد تعليقات عامة أو توصيات بشأن حقوق الإنسان لكبار السن حيثما كان ذلك مناسباً وبالتعاون مع هيئات معاهدات أخرى.
- 46- ينبغي لهيئات المعاهدات أن تشجع على تقديم بيانات مفصلة ومعلومات تتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن، وأن تستكشف سبل التفاعل بصورة أنجع مع منظمات كبار السن.
- 47- ينبغي لكافة آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أن تزيد إدماج حقوق الإنسان لكبار السن في عملها وأن تزيد التنسيق في هذا الموضوع.
- 48- ينبغي للأمين العام أن ينظر في إنشاء ممثل خاص لكبار السن.
- 49- ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تدمج حقوق الإنسان لكبار السن إدماجاً تاماً في صميم العمل على جميع مستويات المنظمة.
- 50- ينبغي للمجتمع المدني وغيره من ذوي المصلحة المشاركة بنشاط في العمليات الوطنية والإقليمية والعالمية المتعلقة بحقوق الإنسان لكبار السن وأن يقدموا بيانات مفصلة ومعلومات عن حالة كبار السن إلى هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من آليات حقوق الإنسان. وتكتسي مشاركة المجتمع المدني أهمية بالغة بالنسبة لتناول مختلف تجارب الشيخوخة والتمييز المتعدد الذي يتعرض له كبار السن.